



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

المحاكم الامريكية تُجبر الرئيس ترامب على احترام الرأي الآخر



أيدت محكمة استئناف أميركية، قراراً سابقاً للمحكمة يمنع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من حظر متابعين له عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر".

يأتي القرار استجابة لقضية رفعتها معهد [Knight First Amendment Institute](#) في جامعة كولومبيا عام 2018، نيابة عن سبعة أشخاص تم حظرهم من حساب [realDonaldTrump](#) بعد أن انتقدوا الرئيس الأمريكي وسياساته. بعد صدور حكم المحكمة قام ترامب بإلغاء الحظر عن المدعين ولكنه استأنف القرار.

اعتمدت المحكمة في قرارها على أن التعديل الأول للدستور لا يسمح لترامب باستبعاد أشخاص من حوار عبر الانترنت المفتوح بطريقة أو بأخرى لأنهم عبروا عن آراء لا يتفق معها.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يرحب بقرار منع الرئيس ترامب من حظر متابعين له عبر مواقع التواصل الاجتماعي كخطوة لتعزيز حرية الرأي والتعبير والابتعاد عن فرض الرأي على اعتبارات سياسية. ويعتبر المجلس ان تلك القضية ضد ترامب باعتباره رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية هو تأكيد لانتصار القانون وتساوي بين الفئات الاجتماعية كافة.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

ICSFT

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ورغم أن شبكات التواصل الاجتماعي أكدت على آداب الاتصالات إلا أن ترامب غالباً ما يقوم بنشر تغريدات عنصرية ضد أعضاء في الكونغرس الأمريكي، كما أنه أحياناً يدلي بأسرار وتصريحات وتغريدات مثيرة للجدل من شأنها إحداث توتر وبلبلة على الصعيد السياسي في كافة أنحاء العالم باعتباره رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. كذلك التي حصلت حين إعلانه قرار مهم بشأن التجارة مع الصين، وهو ما تسبب في انخفاض قيمة الأسهم الأمريكية وأسعار النفط بشدة.

يعتبر مبدأ حرية الرأي والتعبير من الحقوق الأساسية الملازمة للإنسان والمقدسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لذلك كان من المفترض على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتباره رئيساً لدولة تحترم وتقدس مبادئ حقوق وكافة المعاهدات الدولية عدم الإقدام على حظر أحد من منتقديه على وسائل التواصل الاجتماعي حتى وإن كانت تسمح له بذلك، لأن في ذلك تشويه للمبادئ التي نادى بها الأمم المتحدة وصادقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

قرار القضاء الأمريكي هو خطوة لتصحيح ما انتهكه ترامب وشوّهه حين قام بنفي الآخر وحجبه من إيصال صوته حول قضايا قد يكون لترامب فيها تأثير أو قرار.

ما أفسده ترامب أستطاع القضاء الأمريكي إصلاحه، وإجباره على احترام القانون وتأكيداً لمبدأ أن لا شيء يعلو القانون.

جنيف 2019/10/06